

الطلاب الغرض الكافية للتعليم العالي في اسرائيل. وكثيرا ما تقوم السلطات العسكرية باطلاق النار على الطلاب وبيعقتالهم وبوضعهم تحت الإقامة الجبرية، والسجون، مما يتسبب في خسارتهم لسنة دراسية او اكثر.

ترفض السلطات، الى جانب ذلك، اعطاء الطلبة اذونات سفر لاتمام دراساتهم في الخارج، وبخاصة الطلبة المعتقلين سابقا. وتحدد السلطات هذه الاذونات، في حال موافقتها، لفترة لا تقل عن ٦ اشهر؛ مما يشكل عبئا اقتصاديا ونفسيا على الطلبة. وبهذا، تعتمد اسرائيل اساليب عديدة لتهمج الكفاءات والطلاب، فهي تقوم بتحقيقات وابعاتلات متواصلة للطلبة على الجسر عند عودتهم الى الوطن. مما يدفع الكثيرين منهم الى عدم العودة والبقاء في المهجر. وترغم الطلاب الذين انهوا دراساتهم في الخارج، على العمل في منسباتها الحكومية والتعامل معها، مما يحمل هؤلاء الطلبة على رفض العودة.

أما بالنسبة للمعلمين، فقد اعطى الامر الحق لضابط التربية المسؤول بالتدخل في تعيين المعلمين؛ فهو يرفض ويقبل من يشاء حسب التقديرات «الامنية». ويمنع الاساتذة الذين اوقفوا اداريا او اعتقلوا من حقهم في ممارسة مهنة التعليم. وبهذا، تكون السلطات الاسرائيلية قد نفذت بحقهم العقوبة مرتين. ويصبح الاستاذ عرضة للتهمج، سعيا وراء العمل خاصة وان السلطات الاسرائيلية قد اقرت امرا اخر، يتعلق بتعديل قانون العمل الاردني (المادة ٨٣)، والتي تمنع النقابات من قبول كل من اوقف اداريا او اعتقل او حكم بتهمة أمنية، عضوا في هيئاتها الادارية.

تجدر الإشارة هنا، الى ان اسرائيل تنوي اقامة جامعة^(٥٤) في المستوطنات في الضفة الغربية، على غرار جامعتي اكسفورد وكامبردج. خاصة وان اسرائيل تعاني من بطالة اكاديميها. ففي تقرير قدم للكنيست الاسرائيلي، ذكر ان هناك حوالي ٤٠٠٠ اكاديمي عاطل عن العمل؛ اضافة الى ٢٠٠٠ طالب ممن انهوا تعليمهم حديثا ولا يوجد لهم اماكن عمل.

التعليقات الاسرائيلية لفرض الامر ٨٥٤ :

أورد العقيد تسادوق كرتيم، مستشار الشؤون العربية في المناطق المحتلة، بعض التعليقات^(٥٥) التي تبرر فرض الامر العسكري «٨٥٤» على المؤسسات الجامعية الفلسطينية؛ فقد اعتبر «كرتيم» ان قانون التربية والتعليم الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤، لم ينظم الجامعات العربية في الضفة الغربية، لهذا، يجب على السلطات العسكرية تنظيم هذا الوضع، بعد ان سمحت بفتح مثل هذه الجامعات. كما اعتبر «كرتيم» ان الهدف الاساسي للجامعات الفلسطينية، هو هدف سياسي. فالجامعات تسعى الى تنمية طبقة من المثقفين لخدمة احتياجات الدولة الفلسطينية. كما استغلت «الرغبة الصادقة» لسلطات الحكم العسكري؛ وبدلا من الاهتمام بالشؤون الاكاديمية، اهتمت، هذه الجامعات، بالقيام بنشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات. هذا، بالاضافة الى ان التخصيص الاكاديمي في الجامعات الفلسطينية ليس الا غطاءا للنشاطات السياسية في أحسن الاحوال، وفي اسوأها لنشاطات تخريبية؛ فالطلاب والاساتذة يعتقلون ويسجنون، بسبب انتماءاتهم للمنظمات الفلسطينية والعمل ضد امن «الدولة». وكذلك الامر بالنسبة